

دراسات محكمة

الفلسفة السياسية عند فريدريك هايك
قراءة في النظام العفوي

د. هشام الهداجي

باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية



ملخص:

يعد الاقتصادي النمساوي فريدريك فون هايك (1899- 1992) من أبرز المنظرين في مجال الفلسفة السياسية المعاصرة. عرفت أعماله رواجاً وسجالاً كبيرين في مختلف الأوساط الجامعية في أوروبا وأمريكا الشمالية. عمل هايك في كتابه الأساسي (*Droit, législation et liberté*) الذي يقع في ثلاثة أجزاء، على بلورة تصور جديد لأهم قضايا الفلسفة السياسية المعروفة: السلطة، الدولة، الحرية، العلاقة بين المؤسسات السياسية والاقتصادية... إلخ، مؤطرة بفرضية جديدة قائمة على ما يسميه بـ: النظام العفوي *L'ordre spontané*.

عُرف عن هايك دفاعه عن نمط الليبرالية الكلاسيكية والرأسمالية القائمة على أساس السوق الحر، حيث دور التبادل والأسعار في توجيه السوق أكثر فعالية من دور الحكومات من خلال قراراتها الاقتصادية، والتي يبقى دورها منحصراً في تطبيق القوانين وحماية الملكية والحفاظ على السوق. وهو ما نتوخى الكشف عن بعض ملامحه في هذا الدراسة، وذلك بأن نبحت في مفهوم النظام العفوي، وماذا يقصد به هايك، وما هي تجلياته وكيفية اشتغاله. كما سنقارب محددات هذا المفهوم من خلال مفهوم آخر أساسي يتأطر داخل النظام العفوي، وهو مفهوم السوق. كلمات مفاتيح: هايك، النظام العفوي، القانون، الدولة، السوق، التنظيم الذاتي، الليبرالية، الديمقراطية، الحرية.

Summary

The economist Frederic Von Hayek, is considered as one of the greatest Austrian theoreticians in modern political philosophy. His studies were subject to controversial discussions among the scholar university spheres. But, they were really wide spread in Europe and North America. In his three volumes Book “Law, Legislation and Liberty”, Hayek developed a new concept of the most important topics of the already known political philosophy: Power, the state, freedom, the relationship between political and economic institutions...etc. all those concepts under the shadow of theory of Spontaneous Order.

Hayek was famous for his defence of the capitalist free market style. A concept that gives more importance to free good exchange and price to shape the market policy rather than government interventions and its economic decisions. He believes that the government should limit itself to deploy the law and preserve private goods and the market system.

This is what we try to shed light on in this study as we will question the spontaneous system and what Hayek means by it, what are its aspects and how does it work. At the same time, we will investigate the basic of this system basing our study on the market concept that is already shaped within the Spontaneous Order.

مقدمة

يعتبر الكتاب العمدة للاقتصادي النمساوي فريدريك هايك: "القانون التشريع والحرية" المكون من ثلاثة مجلدات من أقوى ما كتب في مجال الفلسفة السياسية في النصف الثاني من القرن العشرين. فصاحبه مفكر اقتصادي وسياسي مرموق، حاضر بكبرى الجامعات في أوروبا وأمريكا الشمالية وغيرها، حاصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1974، جادل وناقش وعارض النخبة الاقتصادية والسياسية آنذاك، وعلى رأسها الاقتصادي جون مينارد كينز ذائع الصيت، المدافع عن ضرورة تدخل الدولة للحفاظ على استقرار الاقتصاد وإصلاح مفاصد السوق. ورغم زخمه الفكري بقي هايك مغمورا إلى أواخر السبعينات من القرن الماضي حيث سيتم بدء تداول ونقاش أفكاره وطروحاته. في سياق قراءتنا الأولية لفلسفة هايك السياسية من هذه الزاوية، سنقف عند أهم المفاهيم الأساسية التي بلورها وعمل من خلالها، وذلك عبر فقرتين أساسيتين نرى أن يتم فصل عبرهما الموضوع: نعالج في (فقرة أولى) مفهوم النظام العفوي، وفي (فقرة ثانية) نتطرق لتجليات ذلك النظام العفوي، محاولين عبرهما بسط أهم طروحات هايك بهذا الخصوص.

الفقرة الأولى: في مفهوم النظام العفوي

سنحاول في هذه الفقرة الوقوف على بعض مما يقصده هايك بـ "النظام العفوي". هذا الأخير يمكن اعتباره بمثابة حجر الزاوية الذي تدور عليه فلسفة هايك السياسية. وهكذا، سنبحث في ماهية النظام L'ordre (أولا)، ونقف عند نوعين من النظام والقواعد في سياق نظريته (ثانيا)، كما سنتبين مسألتَي التنظيم الذاتي والتطور داخل النظام العفوي (ثالثا).

أولاً: النظام عند فريدريك هايك

يبادرنا هايكفي الجزء الأول من ثلاثيته: "القانون التشريع والحرية"، فيحدد ماذا يعنيه بكلمة "نظام"، حيث يعتبره بمثابة "الحالة التي من خلالها تدخل مجموعة من العناصر المختلفة في علاقات بينية مترابطة، تمكننا عبر عدة مكونات زمكانية، من أن نتعلم كيف نضع توقعات صائبة متعلقة بها، وبالباقي منها، أو على الأقل توقعات يمكن أن تكون لها القدرة على إثبات صحتها"¹. هذا التحديد يزيده هايك توضيحا بقوله: "إننا ملزمون باستعماله (النظام) في معنى محايد يضم أيضا كلا من النظم العفوية والمنظمات والترتيبات المتواضع عليها"². ليس هناك كلمة أخرى أقدر - في اعتقاد هايك - على أداء نفس الدلالة والمبتغى غير كلمة "نظام"، غير أنه لا يستثنى مصطلحات مثل: "نسق أو بنية أو نموذج، التي يمكن أن تحل محله أحيانا"³، على اعتبار أن لمفهوم النظام تاريخ طويل في العلوم الاجتماعية.

إن دراسة النظم العفوية كانت دائما من المهام الأساسية الخاصة بالنظرية الاقتصادية وبمبحث البيولوجيا خصوصا. إنها ليست مجردة بالضرورة، ولكنها تتأسس غالبا على علائق صورية بين عناصر هي نفسها تتحدد من خلال خاصيات مجردة، بحيث "ليس من المتاح حدسها، و لا معرفتها بطريقة أخرى، سوى بالاستناد إلى نظرية تأخذ بنظر الاعتبار خصائصها"⁴. ذلك لأن مثل هذه النظم لها خصائص مجردة بالمعنى الذي به تصير دائمة وثابتة، في حين أن جميع العناصر المحيطة بها متغيرة ومتحولة. إن ديمومة مثل هذا النظام تفرض أن تكون بنية معينة من العلائق مستمرة، بينما تبقى عناصر أخرى معينة داخلية معها في علاقة من نوع ما.

إذا أمعنا النظر في مفهوم النظام عند هايك بخلفية أنه يتحرك في إطار الفلسفة السياسية، نخلص إلى أنه يبني تصوره على عدة حجج، حيث نجده يرى أن الإنسان بما هو حيوان اجتماعي لا يسوغ له

¹ - HAYEK .F.A, Droit, législation et liberté, Tome 1 (Règles et Ordre) , Puf, Paris, 1980, P.42.

² - HAYEK ,Droit, législation et liberté,op- cit, p.31.

³ - HAYEK ,Droit, législation et liberté,op- cit, p.41.

⁴ - HAYEK ,Droit, législation et liberté,op- cit, p.45.

الإلمام بكافة العوامل التي يتوقف عليها تحقيق أهدافه، ومهما بلغ اجتهاده الفردي فسيظل محدوداً بحدود معرفته القاصرة عن أن تلم بهذه العوامل جميعها، بل إن هذا العجز يتزايد في الواقع كلما تزايد حجم المعرفة البشرية ككل.

إلى ذلك، فهو يرى أنه إذا كان في نيتنا أن نستثمر هذه المعرفة البشرية الفردية القاصرة أكفاً استثماراً، وإذا أردنا أن نلمم شتاتها المبعثر في شكل يقلص من أشكال التسلط والخضوع، فما علينا إلا أن "نرتكن إلى جهاز يتسم بالطابع اللاشخصي يعمل على إيجاد نوع من التناسق والتكامل بين أنشطة الأفراد. هذا الجهاز هو في الواقع ما يزودنا به التطور التلقائي الذي هو ليس نتاج عرضي وغير مقصود للنشاط الإنساني"⁵.

يظهر أن تفكير هايك في هذا النظام نابع من تصوره للطبيعة الإنسانية، حيث إنه لا يعرف الإنسان ولا يشير إلى ماهيته وأغراضه وحاجياته، فهو يرى أن الإنسان "يبقى في حالة تشكل دائم ومستمر، مما يسمح بترك المجال مشرعاً بشكل دائم لأي تغيير وفي اتجاهات لا يمكن التنبؤ بها سلفاً، وباستثناء العوامل البيولوجية والفيزيائية، فنحن لا نستطيع أن نتوقع مقدماً ماهية الاحتياجات الإنسانية، ولا حدودها"⁶. فهو يرى أننا لا نملك الأساس الذي نستطيع أن نضع خطاً للمستقبل الأمثل للإنسانية في مختلف الميادين بناء عليه، ولا أن نحد من تطوره نحو مرحلة بعينها. وبناء على ذلك، فإن "مستقبل المجتمع البشري ينبغي أن يكون أمره موكولاً إلى التطور التلقائي، طالما أننا لا نستطيع أن نحدد سلفاً خصائص النظام الأمثل للمجتمع البشري انطلاقاً من مقدمات بعينها"⁷، وخير مثال على ذلك التسليم بطبيعة قارة للإنسان.

هذا فيما يخص النظام كمفهوم عام، يبقى أن نستجلي مع هايك تصنيفه وتمييزه لنوعين من النظام والقواعد.

⁵ - أنطوني دي كرسيني وكينيت مينوج، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ترجمة عبد الله نصار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988، ص39.

⁶ - أنطوني دي كرسيني ومينوج، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص 40.

⁷ - نفس المرجع والصفحة.

ثانيا: نوعان من النظام والقواعد

يميز هايك بين نوعين من النظم العفوية ويعتبرهما "ناتجان عن فعل الإنسان في تعدده"⁸. ويوظف مفهومي: (Kosmos) و(Taxis) مستعيرا إياهما من الفلسفة الإغريقية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلفيه يوظف مفهومين آخرين في نفس المعنى: (Ordre Exogène) و(Ordre Endogène)، حيث يغدو النظام "المتواضع عليه إراديا والذي اعتبرناه كنظام خارجي التدبير (Exogène) أو كترتيب متفق عليه، بالإمكان وصفه كبناء أو كنظام مصطنع؛ أو بالخصوص عندما يتعلق الأمر بنظام اجتماعي تتم إدارته كمنظمة. ومن جهته النظام الناضج بفعل الزمن، والذي كنا قد اعتبرناه كنظام ذاتي التدبير (Endogène)، بالإمكان بسهولة وصفه كنظام عفوي"⁹.

هذا المعنى الذي يعطيه هايك للنظام ويسميه (Kosmos) ناتج عن مجموع الأفعال الحرة لأفراده، والذي ينمو من الداخل بشكل عفوي، وبالتالي ليس له غايات محددة. على العكس من ذلك، فالنظم المصطنعة والمرتبطة أو المنظمات (Taxis) تكون مشكلة بهدف بلوغ غايات معينة. لهذا النوع من النظم أمثلة عديدة منها: "العائلة، المزرعة، الورش، الشركة، المجتمع ومختلف الجمعيات والمؤسسات العامة بما فيها الحكومة"¹⁰. إنها تعد بمثابة نظم تم بناؤها بفعل إرادة مؤسسة غير عفوية. هذا التمييز بين أنواع النظم يتقاطع مع الاختلاف في أنواع القواعد؛ فيما أن المنظمة "بنيت على هدف معين أو أهداف معينة، فالسلطة الحاكمة هي المخولة بتعيين الأماكن والأهداف لمختلف الأعضاء"¹¹.

وبالتالي، فالقواعد التي يخضع لها الأفراد تأتي في درجة أدنى في مقابل النظام. وبهذا الخصوص يقول هايك: "إنها مختلفة باختلاف أعضاء المنظمة وانطلاقا من الأدوار المختلفة المسنودة إليهم،

⁸- HAYEK .F.A, Droit, législation et liberté, Tome 1(Règles et Ordre),op.cit. p. 43 .

⁹- HAYEK .F.A, Droit, législation et liberté, Tome 1(Règles et Ordre),op.cit. p.43 .

¹⁰- HAYEK .F.A, Droit, législation et liberté,op.cit. p.54 .

¹¹ - LONGUET Stéphane, Hayek et L'école Autrichienne, Paris, Nathan, 1998 ,P. 138.

والتي يجب أن تفهم ويتم التعامل معها على ضوء الأهداف المحددة من طرف السلطة الوصية"¹². بيد أنه يعترض هذه القواعد الخاصة، والتي تمتح دلالتها بالرجوع إلى مرامي السلطة الوصية، المبدأ الذي يحكم قواعد النظم العفوية، إذ أن هذه الأخيرة تكون عامة ومستقلة عن كل هدف أو مصلحة مشتركة، كما لا يمكن ربطها بتحقيق أهداف خاصة، بل بالعكس يجب عليها أن تكون قابلة للتطبيق على عدد " غير معلوم وغير محدد من الأشخاص والحالات"¹³.

عمومية هذه القواعد في ربطها بالتححرر من كل هدف مشترك (أي مرتب له مسبقا)، هي الضامن بأن النظام سيحقق تحرره من كل علاقة تراتبية سلطوية، حيث إنه "انطلاقا من مشاركته في النظام العفوي، يستطيع الفرد أن يضمن حريته، والحال أن العلائق التراتبية التي تنبني عليها «المنظمات» تحجب وتقلص هذه الحرية"¹⁴.

الخطأ كل الخطأ أن نعتبر «المنظمات» غير شرعية، ذلك أن هايك نفسه يقر بفعاليتها قائلا: "من أجل عدد غير محدد من الأغراض تبقى المنظمات هي أنجع وأقوى طريق للتنسيق"¹⁵. ففي كل مجتمع نجد تعايشا بين النظم العفوية والمنظمات، والاختلاف بينها يكمن في الكشف عن نهجها في العمل والتواصل. إذ أن المبدأ العام المسيطر في المجتمع لا يمكن أن يكون هو نفسه بالنسبة للمنظمات، وإذا صادف وكان الأمر كذلك فستغدو الحرية ناقصة، وعلاقة التراتبية ستصبح شكلا أساسيا للتنسيق في المجتمع.

هذا الصنف من المجتمع يبدو مقبولا لدى هايك، حيث إنه (المجتمع) سيضع في مرحلة ثانوية حريات الأفراد التي هي - وبوصفها كذلك - قيمة أساسية، وسيهمش قدرتهم على توظيف معارفهم الخاصة، كما يؤدي إلى إضعاف ما يمكن اعتباره قوة ومناعة النسق الاقتصادي الناجع.

¹² - HAYEK .F.A, Droit, législation et liberté, Tome 1(Règles et Ordre),op.cit. p. 58.

¹³ - HAYEK .F.A, Droit, législation et liberté,op.cit. p. 58 .

¹⁴ - LONGUET Stéphane, Hayek et L'école Autrichienne, op, cit,P. 139.

¹⁵ - HAYEK .F.A, Droit, législation et liberté, Tome 1(Règles et Ordre),op.cit. p. 54.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية "لا يأخذ في حسبانته حدود فعالية «المنظمات» التي تكون مرتبطة بإرادة بلوغ أهداف محددة بوضوح، سواء المشتركة منها أو الفردية. «المنظمة» إذن، ليست موجهة للمجتمع المركب الذي يجب عليه التأقلم بشكل دائم مع المتغيرات"¹⁶.

من الواضح أن دور «المنظمات» ثانوي في هذه النظرية. وبالتالي يجب عليها أن تندمج داخل ذلك الكل الشاسع، الذي هو المجتمع، أو ما يسميه هايك بـ «النظام العفوي الجامع». وبما أن العلائق الاقتصادية من هذا المنظور هي سدى المجتمع، فالمبادئ سوف تكون هي المفسرة لطريقة سير النظام العفوي الاقتصادي (السوق)؛ والتي ستأخذ وظيفة المجتمع في حساباتها؛ فأسبقية السوق لدى هايك تجعل التساؤل حول النظام المؤسسي قائمة، نصيغها كالاتي: ماهي القواعد التي تخول للسوق أن يقوم بوظيفته وكيف تتمظهر هذه القواعد عمليا؟ ذلك ما سنحاول ملامسة بعض ملامحه في نقطة التنظيم الذاتي للنظام العفوي وتطوره.

ثالثا: التنظيم الذاتي والتطور

إذا كان صاحب نظرية النظام العفوي، يشدد على ضرورة ألا تتدخل الدولة في لعبة السوق (lacatallaxie)، فذلك "لأنه يعتبر أن هذا الأخير، سينتج لنا بشكل عفوي نظاما يتماشى مع المجتمع أو السوق، لأنه غير متحكم فيه بطريقة تعسفية"¹⁷. نحت هايك مفهوم (la catallaxie) للتعبير عن "النظام المتولد عن تلاقي وتفاعل متبادل لاقتصاديات فردية متعددة ومختلفة في سوق معين"¹⁸.

إن قواعد هذا النظام التي تسمح للسوق بالقيام بوظيفته، لا يمكن تحديد مضامينها وتعريفها بشكل قبلي. إذ يمكننا القول، إن تقنين وتحديد السلوكات هو شرط ضروري لتحقيق أي نظام، بيد أنه ليس

¹⁶ - LONGUET Stéphane, Hayek et L'école Autrichienne, op, cit, P. 139.

¹⁷ - RENAUT Alain (sous direction), Les philosophies politiques contemporaines (depuis 1945), Tome 5, Paris, colmman-Lévy, 1999, P.350 .

¹⁸ - Hayek. F.A. Droit, législation et liberté, Tome 2 (le mirage de la justice sociale), Paris, PUF, 1982, P, 131.

دراسات محكمة: الفلسفة السياسية عند فريدريك هايك

شرطا كافيا، حيث إنه "من البديهي أن بعض سلوكيات الأفراد رغم كونها مشروعة، فإنها تتسبب في الفوضى: فإذا كانت القاعدة تقول أنه يمكن لأي كان قتل أيا كان وجده في الطريق، أو عليه الفرار حال ما يرى شخصا آخر، فالنتيجة البديهية هي الاستحالة التامة لقيام نظام تتشيد فيه الأنشطة الفردية على التعاون مع الآخر"¹⁹، يجب إذن تبني نمط معين من القواعد.

هنا تتجلى نظرية التطور انطلاقا من التنظيم الذاتي لدى هايك؛ فالقواعد التي تسمح باشتغال النظام العفوي سوف يتم اختيارها بالتدرج لأنها تعطي للجماعات التي تبنتها النجاح والتوسع. إنها بمثابة وعاء من المعرفة لكل مجتمع، يمنح للأفراد مواجهة اللايقين الذي يسود حياتهم. كما أنها "تسمح للأفراد بتوجيه سلوكياتهم دون معرفة جميع الأحداث الدقيقة التي مرت بالمجتمع، إنها طرائق في الفعل لا يحتاج الأفراد إلى معرفتها بشكل ظاهري، ولا هم محتاجون للبوخ بها. مجموع هذه القواعد تمثل إذن، تراث مجتمع يحاول تركيب وإدخال شكل من الحكمة الجماعية الذي يتبلور تدريجيا"²⁰.

وتجدر الإشارة إلى أن هايك حاول التوفيق بين احترام الموروث وضرورة التغيير، لأن بعض القواعد قد لا يمكن ملاءمتها مع الوضعية الجديدة في إطار تطور النظام؛ فالربط بين التطور والنظام العفوي يمنح تأملات هايك بخصوص المؤسسات منحى خاصا، يقوده إلى موضعة مجموعة قواعد ومؤسسات تنمو بشكل عفوي عبر التأثير والتأثر المتبادل بين الأفراد والمنظمات.

هذا النوع من التفكير في نظام جديد مبني على التطور العفوي والتنظيم الذاتي، لم يأت بها هايك عن النقد. وقد رأى فيه الباحثون الأمريكيون نوعا من المحافظة الجديدة، رغم أن هايك يرفض هذا الوصف لعدة أسباب، في مقدمتها أن "الموقف المحافظ غير قادر بطبيعته على طرح البديل للنظام الراهن، في حين أن الموقف الليبرالي الأصيل له من الأهداف المحددة والمبادئ الهادية ما يجعله قادرا على الاتجاه نحو الوجهة التي يريدها، إضافة إلى أن المحافظين يخافون التغيير، في حين أن

¹⁹ - HAYEK .F.A, Droit, législation et liberté, Tome 1(Règles et Ordre),op.cit. p. 51.

²⁰ - LONGUET Stéphane, Hayek et L'école Autrichienne, op, cit,P. 141.

الليبرالية في صميمها دعوة إلى التجديد المستمر، حتى ولو لم نستطع التنبؤ سلفاً بما سوف يقودنا إليه التجديد في نهاية المطاف"²¹. ناهيك على أنه جرت العادة في عالم السياسة والاقتصاد، أن المحافظين يميلون إلى الجهة الماسكة بزمام السلطة، ونفهم يصرحون بعدائهم الواضح للديمقراطية. الشيء الذي لا يصح مقارنته بموقف هايك من السلطة السياسية، ذلك أنه نادى بأن يكون حيز السلطة محدوداً بحدود معينة ومعلومة.

بعدما حاولنا في هذه الفقرة الأولى الوقوف عند بعض ملامح مفهوم النظام العفوي عند هايك، ومستتبعاته، والتمييز بين النظام العفوي العام وباقي النظم التي يحويها، وبين القواعد التي بها – ومن خلالها – النظام يتطور وينظم ذاته. بعد ذلك، يبقى أن نبحث في تجليات النظام العفوي، وذلك عبر المؤسسات التي يوظفها ويتم فصل عبرها: السوق، الدولة، الدستور، الديمقراطية، الليبرالية.

الفقرة الثانية : في تجليات النظام العفوي

نرمي في هذه الفقرة إلى تحليل فكرة هايك الأساسية التي يزعم من خلالها أن تفوق السوق كنظام عفوي على باقي أشكال المؤسسات الأخرى، باعتباره أفضل مبدع للنظام الاقتصادي، وبالتالي كل ما هو اجتماعي وسياسي، على اعتبار أن كل ما هو اجتماعي وسياسي هو وليد هذا النظام العفوي (السوق). كما سنبحث في آثار وعلاقات هذا الأخير بتلك المؤسسات الأخرى.

أولاً: المؤسسات القانونية والليبرالية

ينطلق هايك من التسليم بضرورة وألوية القانون في أي مجتمع ليبرالي. و"القانون بمعنى قواعد التنظيم والتوجيه الضرورية، هي بالتأكيد قديمة قدم المجتمع"²². هذه الأولوية تتأتى من كونها تجعله يضمن الحرية، حيث إن سيادة القانون تدل على أن مجموع أعضاء مجتمع معين يجب أن ينفقوا له، أي للقانون. هذا الأخير لا ينظم ويواجه الأفراد فحسب، بل المنظمات والدولة أيضاً.

²¹- أنطوني دي كرسبني وكينيت مينوج، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة ، مرجع سابق، ص 38.

²²- HAYEK .F.A, Droit, législation et liberté, Tome 1(Règles et Ordre),op.cit. p. 87 .

وبحمايتنا للمجال الخاص للأفراد نكون قد حافظنا على الحرية، لأن المجتمع الحر يقوم على ركائز "القانون والحرية والملكية، ذلك الثلاثي الذي لا ينفصم"²³.

بالإضافة إلى ضمان الحرية هذا، فالقانون لا يمكن تغييبه إذا كنا نتوخى بناء نظام عفوي. أن يؤكد هايك على هذا الأمر، فذلك لأنه بالفعل يؤمن به. ذلك أنه يميز بين القانون باعتباره قواعد عامة للسلوك القويم داخل المجتمع، وبين التشريع كقواعد تنظيمية. في الوقت الذي "تتوجه قواعد التشريع بخطابها إلى أشخاص محددين يستهدفون تحقيق غايات محددة في ظل ظروف محددة، بحيث يكون انطباق هذه القواعد التنظيمية مرهونا بهذه الغايات والظروف، نجد أن القواعد العامة للسلوك العادل تحدد أنماط السلوك الجدير بالحماية القانونية، دون أن يرتهن هذا بغاية نهائية معينة يمكن أن يتجه إليها السلوك"²⁴. تذكرنا هذه التفرقة التي أقامها هايك بين القانون والتشريع، بتمييز أرسطو بين العدل الخاص والعدل العام.

في هذا السياق يميز هايك بين مفهومين نفض عنهما الغبار لتقرير وجود نوعين من القوانين هما: (Thesis) الذي يعني القوانين التي وضعت من طرف المشرع، و(Nomos) أي القوانين التي تنشأ بطريقة عفوية من خلال الممارسات العرفية. وهكذا، ف"(Nomos) ينتج عن شروط النظام العفوي، و(Thesis) يمكن من بناء «منظمة» بأهداف محددة. كلاهما يسعيان – أحدهما بشكل مباشر والآخر بشكل غير مباشر- إلى نفس الغاية وهي حماية النظام والحرية"²⁵.

هذان المفهومان أكثر قدرة ومرونة على الحفاظ على الوضعية القانونية للفرد. وكباقي القواعد التي تزكي وجود نظام عفوي، تخضع القوانين لعمليات الانتقاء. ولكن "على عكس الأنواع الأخرى من القواعد مثل: الأعراف وقواعد الأخلاق، فمسار الانتقاء يجري تحت إشراف شخص مميز هو

²³ - HAYEK .F.A, Droit, législation et liberté,op.cit. p. 129.

²⁴-أنطوني دي كرسيني وكينيت مينوج، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص 44.

²⁵-FELDMAN Jean-Philippe,scholies sur l'interprétation du droit selon Hayek,Revue Droits, n°33, 2001,P.182

القاضي"²⁶. يفصل القاضي إذن، في النزاعات بين الأفراد استنادا إلى القوانين الموجودة والأعراف المطبقة التي تتحول إلى قوانين صريحة. كما أنه يشكل ويطور قواعد القانون، فهو بهذا المعنى "مؤسسة أصيلة في النظام العفوي"²⁷. كما أنه في عرف هايك، يجب أن تميزه خاصيتين أساسيتين: "أن يكون منصفا وغير متحيز، وأن يكون لا ثوريا ولا محافظا"²⁸، وذلك حتى يضمن المجتمع تطبيقه للقانون دون ميل لأي جهة. إن القاضي حسب تصور هايك، يضع القواعد التي يجب أن تتماشى مع القانون السائد، بأن يصبح من واجبه أن يخلق انسجاما حتى تصير القاعدة القانونية قاعدة عامة مطبقة على الجميع، إذ أن "الحاكم عندما يجعل من القاضي ساهرا على الأمن، لا يفعل ذلك عادة من باب حرصه على تنفيذ ترتيب أراده، ولا يفعله من أجل الوقوف على مدى تطبيق تعليماته، بل من أجل أجراء نظام يمكن أن يكون هو نفسه جاهلا لطبيعته"²⁹، كونه مجبر على أن يسبغ على القانون الذي ينطق به جميع المميزات التي تجعله قادرا على صون الحرية، والحفاظ على المبادئ التي تشيد عليها النظام القائم. وهكذا، فنسق القواعد الذي ينشأ على هذا المنوال ينضج بتؤدة، وعبر هذه الفعالية فقط يتسنى الوصول إلى إقرار النظام العفوي.

مسار الوضع القانوني هذا يتبدى مثاليا، غير أن هايك يفتن للأمر ويعلم أنه قد تعثره هفوات وأخطاء ناجمة عن طابعه التجريدي، لذا فهو يقر بأن القانون بإمكانه الانحراف نحو اتجاهات غير مرغوب فيها البتة. وبما أن القاضي يستند على قواعد تم وضعها مسبقا، وهي أساس ما انتهى إليه قضاة سابقون كأحكام، فإن أي قاعدة سيئة تنتج عنها آثارا مختلفة، وستؤدي إلى توجيه جزء من القانون وجهة غير سليمة ولا مرغوبة. لنتساءل هنا: ماذا سيفعل القاضي حينئذ؟ الواقع أنه "ليس في مكنته أن يفعل الكثير، لأن وظيفته لا تسوغ له الوقوف في وجه التوقعات المعقولة للأفراد، أي تلك التوقعات التي شكلوها بمعرفتهم بالقواعد الداخلية للنظام العفوي"³⁰. فمهما كان جزء من القانون

²⁶ - LONGUET Stéphane, Hayek et L'école Autrichienne, op, cit,P. 161 .

²⁷ - HAYEK .F.A, Droit, législation et liberté, Tome 1(Règles et Ordre),op.cit. p. 114.

²⁸ - FELDMAN Jean-Philippe, scholies sur l'interprétation du droit selon Hayek, op.cit. p. 183.

²⁹ - HAYEK .F.A, Droit, législation et liberté,Tome 1(Règles et Ordre),op.cit. p. 117.

³⁰ - LONGUET Stéphane, Hayek et L'école Autrichienne, op, cit,P. 163 .

غير سليم، فالقاضي لا يمكنه تغييره إلا بالتدريج، ذلك لأن "السيرورة العفوية للنمو قد تصل إلى الطريق المسدود الذي لن تستطيع الخروج منه اعتمادا على قوتها الذاتية فقط"³¹.

في هذه النقطة من سيرورة النظام العفوي يبدو حضور التشريع لا محيد عنه، لذلك يتعين على الدولة أن تصلح الأخطاء والانحرافات من خلال إصدار قواعد جديدة. وابتغاء عدم الإخلال بترتيبات الأفراد المبنية على قواعد قديمة، كان لا بد من إرجاء تطبيق القواعد الجديدة بعض الوقت. في ظل هذا الوضع لا غنى عن تدخل الدولة لحل مشكل انحراف القوانين نحو وجهة غير مرغوبة، رغم أنه في المقابل سينتج عن ذلك التدخل بروز عوائق أخرى، حيث إن "القانون لم يعد- والحال هذه - هو ذلك النسق المستقل القادر على التنظيم الذاتي، باعتباره جزءا من النظام العفوي العام، بل أصبح بدوره في ميسس الحاجة إلى مؤسسة خارجية كفيلة بإصلاحه وتقويم تطوره"³²، فضلا على أن الدور المسنود للدولة في هذه النظرية يطرح استفهاما حول تأثيرها على الحرية الفردية ؟

ثانيا : التأمل في مؤسسة الدولة

إن النظام العفوي كما يطرحه هايك يستلزم بالضرورة الإجابة على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمؤسسة الدولة كواحدة من مؤسسات ذلك النظام. في سياق تحليله، يقف هايك على أخطاء الدولة الحديثة، فيرى بأن توسعها يشكل خطرا على السوق والحرية، وهو ناتج في نظره عن تلك العقلية المؤسسة التي أفرطت في تقدير سلطة العقل. وإذا بحثنا عن جذور هذا التوسع وجدنا بعضه في طريقة عمل الدولة نفسها، أو بعبارة أخرى، فإن "مناط المساءلة يبقى هو النهج الذي تسلكه الأنظمة الديمقراطية"³³.

هناك تداخل وخط بين الوظائف التشريعية والوظائف التنفيذية. فلئن كان دور التشريع هو توفير قواعد عامة، فدور السلطة التنفيذية يتجلى في إيجاد حلول للمشاكل الدقيقة والخاصة. ومن ثم تسمح

³¹ - HAYEK .F.A, Droit, législation et liberté, Tome 1(Règles et Ordre), op.cit. p. 106.

³² - LONGUET Stéphane, Hayek et L'école Autrichienne, op, cit,P. 163.

³³ - LONGUET Stéphane, Hayek et L'école Autrichienne, op, cit,P. 169 .

المؤسسات السياسية في الدولة المعاصرة في الآن نفسه بالتسيير الحكومي ووضع القوانين، حيث إن "البنية الحالية للحكومات الديمقراطية جاءت كنتيجة لما قررنا إننا ناطته بالمجالس التمثيلية من عمليين مختلفين تماما. وإن كنا نسميها (أجهزة تشريعية)، فالقدر الأكبر من عملها لا ينصب على صياغة القواعد العامة للتصرف والمصادقة عليها، وإنما ينصب على تدبير القرارات الحكومية المتعلقة بالقضايا الطرفية"³⁴. نخلص من ذلك، أن الدولة يمكنها أن تستغل سلطتها التشريعية من أجل حل المشاكل، الشيء الذي ينفي عن القواعد الموضوعة صفة العمومية، حيث يصبح من المتاح تعديلها بسهولة بناء على ما يستجد من مشاكل.

كما أن الإطار القانوني للنسق الاقتصادي معرض للتغير باستمرار بطريقة تبدو متعسفة. فالمشاريع تفشل بسبب تغيير القواعد مما يعرض العلائق العامة نفسها للخلل، الشيء الذي يفضي إلى بروز مشاكل جديدة غاية في التعقيد، تتطلب تدخل المشرع بوضع قواعد قانونية ملائمة. هذا المسار التشريعي متعدد التدخل سينتهي بتهديد النظام العفوي (السوق).

جميع الديمقراطيات سلكت نهجا مماثلا، إذ أن العوائق المؤسساتية تم القفز عليها وغدت سلطة البرلمان المنتخب غير محدودة. كون البرلمانات "وافقت على اقتطاع مجموعة موارد قصد إعادة توزيعها، والدفاع عن مصالح فئات دون أخرى... وهكذا، فإن هذه التركيبة بين صفات الديمقراطية اللامحدودة وانتخاب المسؤولين، كانت نتيجتها خلق دينامية خطيرة مهددة للنظام العفوي"³⁵. ورغم ذلك، فإن هايك يفكر في القانون في استقلال عن الدولة، فالدولة بالنسبة له ليست ملغاة بشكل مطلق، بل دورها يبقى مساندا بحدود التنظيم الذاتي للنظام القانوني، فإذا تدخلت فيجب أن يبقى ذلك في إطار " مبدأ المساواة الشكلية (القانونية) بين الأفراد"³⁶ وفي احترام للحرية بالأساس.

ثالثا: دستور ليبرالي لدولة محدودة الوظائف

³⁴ -HAYEK. F.A.Droit, législation et liberté,Tome 3,L'ordre Politique D'un peuple libre,Paris, PUF,1983, P27.

³⁵ - LONGUET Stéphane, Hayek et L'école Autrichienne, op, cit,P. 169 .

³⁶ - RENAUT Alain (sous direction), Les philosophies politiques contemporaines,op, cit, P.348.

حاول هايك تشييد ما يمكن أن نطلق عليه "طوبى دستورية"، في الجزء الثالث من كتابه: "القانون، التشريع والحرية"، بأن رسم فيه معالم وحدود الدولة الليبرالية كما تصورهما. قوة وعمق محاولته هذه تكمن في منطقه الحجاجي، وليس في نظيمة الأفكار التي يقترحها، فمنطقه هذا يتوخى استنبات مسألة سمو السوق بما هو نظام عفوي حتى داخل المؤسسات السياسية ذاتها.

إن أولوية السوق عنده تتأسس من خلال نشاط الدولة. فالمؤسسات السياسية أريد لها أن تعكس التمايزات الأساسية التي يقيمها هو نفسه بين النظم والمنظمات، وبين القواعد العامة وقواعد التنظيم. فهو يميز بين شكلين من المجالس لكل منهما اختصاصات، أولهما: مجلس تشريعي وظيفته خلق قواعد عامة، قواعد للتدبير الجيد، وثانيهما: مجلس حكومي يحدد عمل الحكومة، وظيفته صياغة قواعد التنظيم. وهما يعملان وفق "تراتبية تجعل من الأول يصوغ قوانين يتوجب على الثاني الخضوع لها، دون أن يكون لهذا الأخير شروط أو التزامات حيال الأول"³⁷.

إن الفكرة الرئيسية التي يتوخى كل دستور ليبرالي الدفاع عنها هي الحرية، ذلك أنه "لا يمكن منع الناس من فعل ما هم راغبون فيه، ولا يمكن إجبارهم على أن يأتوا أفعالا لا تتواءم مع قواعد السلوك السليم، التي وضعت لتحديد وصيانة المجال الخاص لكل منهم، ما عدا حالات الاستثناء المحددة بعناية"³⁸. وإذا حصل استيعاب وقبول لتلك الفكرة، أي إذا اقتنع مجلس الحكومة بالحدود القانونية لسلطاته، فسيكون من باب تحصيل الحاصل أن يستشعر المجلس التشريعي كل انحراف قد يقع فيه. وذلك حتى "يتسنى للمحكمة (القاضي) معرفة ما إذا كان أي قرار متخذ من قبل المجلس التشريعي يحتوي- أو لا يحتوي- على الخصائص الشكلية الضرورية ليكتسب قوة القانون"³⁹.

³⁷ - LONGUET Stéphane, Hayek et L'école Autrichienne, op, cit, P. 173 .

³⁸ - HAYEK. F.A.Droit, législation et liberté, Tome 3, L'ordre Politique D'un peuple libre, Paris, PUF, 1983, P.129.

³⁹ - HAYEK. F.A.Droit, législation et liberté, Tome 3, op. cit. P. 130.

إن التأثير المتبادل بين أعمال القضاة والمجلس التشريعي هو الضامن لوجود نسق قانوني يسمح للنظام العفوي بالاستمرار في الوجود. فالمجلس التشريعي هو الوكيل بإصلاح مخاطر انحراف النظام القانوني الذي رأينا، لكن بالمقابل يتسنى للقضاة أن يضعوا موضع التساؤل والفحص أي قرار من قرارات المجلس التشريعي، إذا ثبت أنه لم يحترم المواصفات العامة والمجردة التي تنسم بها القوانين.

واضح كيف أن مفهوم الليبرالية التي يدافع عنها هايك في أطروحته: (القانون، التشريع والحرية) يختلف اختلافا بينا عما هو الأمر عليه في أدبيات الفلسفة السياسية المعاصرة. ولعل خير ما نستدل به - زيادة على كل ما مر بنا- هو تصوره لمفهوم الحرية، الشيء الذي أدى ببعض قرائه إلى اعتبار أن الحرية من منظوره تكمن في "التخلص من القيود والضوابط التي تضعها الدولة، وهو في هذا يسير على نفس الخط الذي سار عليه مفكرون من أمثال ماديسون ودي توكفيل وأكتون"⁴⁰.

رابعا : في مسألة الديمقراطية

من الملاحظ أنه رغم بعض أقواله الإيجابية بخصوص الديمقراطية، فإن ارتياب هايك من آلية الانتخاب يبقى قائما. إن الدستور الليبرالي الذي يرمي إليه لا يبدو موجها إلى التقليل من الآثار السيئة لاختيارات الناخبين فحسب، بل كذلك للحد من الخطابات السياسية التي لا تحترم الحرية. فالإشكال من منظوره يكمن في أن "التصويت على قواعد مجردة قابلة للتطبيق على الجميع، والتصويت على الإجراءات الخاصة بفترة معينة فقط، يختلفان تماما. فالتصويت على كل ما يهم عموم الناس، كالقواعد العامة للسلوك السليم تستند إلى تصور دائم وقوي، في حين أن التصويت على الإجراءات الخاصة بمنح الامتياز لفئات معينة (ضدا على مصالح فئات أخرى غالبا)، مع العلم

⁴⁰ أنطونيو كرسيني وكنتيت مينوج، أعلام الفلسفة السياسية، مرجع سابق ص 37.

أن هذه المنافع ستوزع من المال العام، فكل من قام بالتصويت يمكن أن يوجه المصاريف الوجهة التي يبتغي"⁴¹.

وبخصوص المجلس التشريعي يتبدى أن هايك لديه تصوره الخاص به. إذ يرى أن يتم انتخاب النواب لمدة خمسة عشرة سنة بالاقتراع غير المباشر، ووكالة واحدة غير قابلة للتجديد. ونظام الاقتراع هذا يجب أن ينظم من خلال "منهجية التمثيل عبر أجيال"⁴². الأمر الذي سيوفر قدرا كبيرا من الإمكانيات من أجل تطوير المؤسسات الديمقراطية. ذلك أنه يتعين على المواطنين الذين بلغوا 45 سنة انتخاب ممثلين لنفس الجيل بشكل سنوي، والنتيجة هو مجلس تشريعي متكون من الرجال والنساء اللذين تتراوح أعمارهم بين 45 و60 سنة، يعاد انتخاب خمسم سنويا. والغاية من إتباع مسطرة من هذا النوع هو "الحؤول دون الوقوع تحت ضغوطات لوبيات المصالح المتقاطعة أو ضغوطات التنظيمات السياسية"⁴³.

أما فيما يخص المجلس الحكومي، فيرى هايك أنه "لا اعتراض في أن يتشكل من خلال انتخابات دورية بأغلبية المقاعد حسب توجهات الهيئات السياسية، ولا اعتراض أيضا في أن تسيّر أنشطته الأساسية من قبل لجنة تنفيذية من الأغلبية"⁴⁴، ويقع عمل المجلس الحكومي هنا تحت مراقبة ومساءلة معارضة منظمة، حيث يتوجب عليها أن تكون على استعداد لتقديم تشكيلة حكومية ذات توجه مخالف، في حالة فشل الحكومة القائمة في صيانة الحرية واحترام الدستور.

ومرة أخرى هنا، وكما سلف مع المجلس التشريعي، يجب الحد من تأثير جماعات الضغط، وهذا ما يفسر توجس هايك من آلية التمثيل النسبي في الانتخابات. وبما أن المجلس الحكومي هو من

⁴¹ - HAYEK. F.A.Droit, législation et liberté, Tome 3, op, cit , P.10.

⁴² - HAYEK. F.A.Droit, législation et liberté, Tome 3, op, cit , P.139.

⁴³ - HAYEK. F.A.Droit, législation et liberté, Tome 3, op, cit , P.135.

⁴⁴ - HAYEK. F.A.Droit, législation et liberté, Tome 3, op, cit , P.141.

يحدد الميزانية وأوجه صرفها، فيتعين ألا يتم تمكين الفئات المستفيدة من المال العام بشكل مباشر من ممارس عحق التصويت في الانتخابات.

خاتمة

رأينا كيف قدم لنا هايك تصور ه للدولة والمجتمع والمؤسسات، وكيف ينبغي أن تتأسس العلائق بينها وعلى ماذا يجب أن تنبني. إنه النظام العفوي وضمنه مؤسسة السوق باعتبارها الحامل الأساسي للتنظيم والترتيب في الدولة والمجتمع. ومما يؤاخذ على هايك في هذا الصدد هو نفيه عن الدولة فاعليتها الإيجابية، وأنه لا يلقي بالا إلى مسؤولياتها الأخلاقية والاجتماعية إزاء الضعفاء والعاجزين وغيرهم من الفئات المعوزة. بيد أن الواقع هو أن صاحبنا لا يقول بذلك صراحة، حيث يرى أن من حق الدولة التدخل لكن في حدود معينة، كما أنه لا ينفي عنها دورها الايجابي الذي لا محيد عنه في أمور محددة. فهي يجب أن تتدخل، أولا وقبل كل شيء، لكي تضمن حرية مسار وتطور النظام العفوي نفسه حتى ينتج آثاره المتوخاة، كما أنها يجب أن تتدخل لكي توفر الحد الأدنى من الحاجيات لأولئك العاجزين عن الكسب والتحصيل، سواء كانوا أفرادا أو فئات بعينها.

المراجع

1- أنطوني دي كرسبني وكينيت مينوج، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ترجمة عبد الله نصار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988

1. HAYEK.F.V.A.Droit, législation et liberté, Tome 1 ; (Règles et Ordre), Puf, Paris, 1980.
2. HAYEK. F.V.A.Droit, législation et liberté,Tome 2, (le mirage de la justice sociale), Paris, Puf,1982

3. HAYEK. F.V.A.Droit, législation et liberté, Tome 3, (L'ordre Politique D'un peuple libre), Paris, Puf,1983.
4. LONGUET Stéphane, Hayek et L'école Autrichienne, Paris, Nathan, 1998
5. RENAUT Alain (sous direction), Les philosophies politiques contemporaines (depuis 1945), Tome 5, Paris, Calmann-Lévy,1999
6. FELDMAN Jean-Philippe, scholies sur l'interprétation du droit selon Hayek, revue Droits, n°33, 2001.